نحن حريصون كل الحرص على أن لا تراق قطرة دم واحدة بعد ما حدث في 94 م

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

Email: 14october@14october.com

الجمعة 15 مايو 2009 م - العدد (14469) السنة الحادية و الأربعون

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

مجلس التعاون

بدأ العمل به من الخميس الماضي

«المركزي الكويتي» يخفض سعر الخصم 50 نقطة أساس ليصل إلى 3 ٪

الكويت/متابعات:

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن البنك المركزي الكويتي سيخفض سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 3% اعتباراً من يوم الخميس الماضي.

وخفض البنك المركزي آخر مرة سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 3.5% في شهر إبريل .

وقال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح: إن القرار جاء في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها البنك المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية والعالمية حيث تتزايد الحاجة في هذه المرحلة لترسيخ الأجواء الملائمة لتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية للاقتصاد الوطني من خلال تقليص كلفة الائتمان لاسيما مع ظهور مزيد من المؤشرات الدالة على انحسار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

وأوضح الشيخ سالم العبدالعزيز ان قرار تخفيض سعر الخصم وهو التخفيض الخامس الذي يجريه البنك المركزي منذ 10 أكتوبر/كانون أول 2008م يمثل خطوة أخرى ضمن جهود البنك المركزي المكثفة الرامية لتكريس أجواء الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الطلب المحلي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي لقطاعاته غير النفطية.

وأضاف أن ذلك يأتي أخذاً في الاعتبار استمرار نمو مستويات السيولة لدى البنوك المحلية وبما يوفر لها المساحة المناسبة لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملائها في ظل استمرار تنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية.

أضواء

منعطف الديمقراطية الكويتية

عبد الحميد الأنصاري

السباق الماراثوني لانتخابات مجلس الأمة الكويتي، شارف على نهايته، فالانتخابات على الأبواب، ولم تبق إلا أياماً معدودة على أيام 16 من الشهر الجاري. ومع اقتراب يوم الحسم الانتخابي تشتد سخونة المعترك وتزداد حدة التنافس بين المرشحين على الكراسي الخمسين، فتعقد التحالفات السياسية والقبلية وتتم الصفقات والتنسيقات وتنطلق كل الأسلحة الانتخابية، ومن أبرزها سلاح الفتاوى، وسلاح الإشاعات وتبادل الاتهامات، وتتصاعد حمى شراء الأصوات، وتستنفر الحكومة الكويتية كامل أجهزتها وتجند كافة طاقاتها لمواكبة الانتخابات.

الكويتيون هم الرواد في التجربة الديمقراطية في الخليج ويملكون خبرات متراكمة على امتداد نصف قرن في العمل الانتخابي والديمقراطي، وهم متمسكون بديمقراطيتهم بالرغم مما اعتراها من أوجه قصور وخلل عطلت مسيرة التنمية في الكويت في السنوات الأخيرة بسبب حالة التأزم السياسي بين السلطتين: الحكومة والبرلمان، والتي امتدت 3 سنوات تخللتها حالتا الحل والاستقالة لكل من الحكومة والبرلمان، عدة مرات، ما جعل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد يخاطب الشعب الكويتي في خطاب حل البرلمان يوم 18 مارس متمنياً على الكويتيين حسن اختيار ممثليهم في البرلمان القادم. الكويتيون اليوم وعوا الدروس السابقة وهم يأملون في مجلس جديد ومختلف، يضع حداً لحالتي التأزم والاحتقان اللتين لازمتا المجالس السابقة، ويعاون الحكومة في تمرير المشاريع والخطط التنموية المعطلة لتستأنف الكويت ريادتها في مجالات التنمية والتحديث والتنوير.

يتسابق إلى البرلمان الجديد 214 مرشحاً منهم 17 مرشحة، لكن الملاحظ في الانتخابات هذه المرة، عزوف 14 نائباً سابقاً عن خوض الانتخابات، هؤلاء النواب هم فرسان قدامى مخضرمون آثروا أن يترجلوا ويفتحوا المجال لغيرهم من المرشحين الجدد، ولكل أسبابه الخاصة. وتبدو حظوظ المرأة الكويتية في الوصول إلى الكرسي البرلماني في قاعة عبدالله السالم، مُبشرة، وهناك توقعات كبيرة بنجاح الكويتية في غزو البرلمان العتيد –معقل الرجال التاريخي– وهذا ما أرعب «الحركة السلفية» وأنصارها ممن لا يطيقون وجود امرأة تحت قبة البرلمان، تجلس معهم وتشاركهم الحديث والنقاش. وقد صرّح قطب سلفي بارز مؤخراً، بأنه في حالة وصوله إلى البرلمان إذا اقتضت الضرورة وكلف بمهمة رسمية خارج البلد ووجدت ضمن الوفد البرلماني امرأة، فإنه سيرفض السفر. لذلك لم تجد «الحركة السلفية» سلاحاً أفضل من سلاح الفتوى بمنع وصول المرأة إلى البرلمان، فقامت بإحياء فتوى قديمة، ترى أن عضوية البرلمان، ولاية عامة، والمرأة ممنوعة دينياً من الولاية العامة، فمن يدلي بصوته لصالح المرأة المرشحة فإنما يرتكب إثماً وخطيئة! وقد شكل هذا المسلك من قبل الحركة السلفية صدمة في الساحة الكويتية، وأثار ردود أفعال قوية، مستنكرة لهذا التصرف، باعتباره خرقاً لما تم إقراره من قبل البرلمان الكويتي منذ عام 2005 بحق المرأة الكويتية في الانتخاب والترشح، إضافة إلى أنه من القواعد الشرعية الحاكمة في الفقه الإسلامي، أن من حق ولي الأمر في القضايا الفقهية الخلافية، كقضية الحقوق السياسية للمرأة، أن يرجح الرأي الذي يراه الأوفق والأصلح للمجتمع. وإذا اتخذ ولي الأمر قراره فقد حسم الخلاف، ووجبت طاعته وعدم معارضته، دفعاً للفتنة ودرءاً للفوضى ومنعاً لانتهاك حقوق الآخرين. ثم إن «الحركة السلفية» تتجاهل أن «عضوية البرلمان» ليست من جنس «الولايات العامة» التي تكلم عنها الفقهاء في عصور الاجتهاد الفقهي وذلك لأمرين: الأول أن المجتمعات الإسلامية لم تعرف نظام البرلمان قبل الاتصال بالغرب، فلم يتكلم عنه الفقهاء ضمن «الولايات العامة» التي اقتصرت على 4 ولايات هي «الخلافة» و«الإمارة» و«الوزارة» و«القضاء»، والثاني أن التحليل الفقهي والقانوني لطبيعة العمل البرلماني، وضح أنها لا تخرج عن وظيفتين: الرقابة والتشريع وهما أمران مشروعان للجنسين. على أن المتوجسين من وجود المرأة تحت قبة البرلمان، لم يكتفوا باستغلال الفتوى في حرمان المرأة من الترشح، بل عمدوا إلى تشويه صورتها وتجريحها دينياً، إذ رفع بعضهم دعوى قضائية ضد المرشحة الدكتورة «أسيل العوضي» بتهمة التطاول على ثوابت الدين والتشكيك في شرعية الحجاب، ولكن لماذا استهداف «أسيل» بالذات؟ لأنها الأكثر نشاطاً والأقوى حجة وإقناعاً وحظوظها قوية في الفوز، وكانت على مقربة من النجاح في الانتخابات السابقة. لكن الكارهين لوجود المرأة بقاعة عبدالله السالم لا يتورعون عن استخدام أي سلاح ضدها، وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام المرأة للوصول إلى البرلمان، فهي لا تواجه عقبة الموروثات الاجتماعية المتحيزة ضدها فحسب، بل إن الجماعات الدينية لها بالمرصاد، وهذا يضاعف العبء عليها في المعارك الانتخابية ويقلل من فرص نجاحها.

لكن لماذا تقف هذه الجماعات موقفاً عدائياً ضد وصول المرأة إلى البرلمان؟ وماذا يضيرها إذا نجحت المرأة؟ لماذا لا ترى فيها عوناً للإصلاح وسنداً لمحاربة الفساد، مصداقاً للآية الكريمة التي قررت الولاية المتبادلة بين الجنسين «والمؤمنون والمؤمنات، بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»؟ لماذا يحرصون على استجداء صوتها والتكسب به ثم يتنكرون لدورها؟

إن الديمقراطية الكويتية العريقة تعرّضت لانكسارات وتعثرات وخبا إشعاعها وتكاثرت سهام النقد عليها حتى من أبنائها من كبار المدافعين عن الديمقراطية، إذ أصبحت العائق الأول أمام التنمية في الكويت، وكانت عاملا في إحياء وتعزيز النزعات التعصبية والأيديولوجية وتكريس القبلية وتقويتها، وأفرزت نواباً محكومين بتوجهات غير ديمقراطية، اتخذوا من سلاح الاستجوابات أداة لابتزاز الحكومة وتعطيل المشاريع، ما أصاب كافة المصالح والمرافق العامة بالشلل، لقد ساءت الأمور لدرجة أنه أصبح من الصعب الدفاع عن الديمقراطية أو المطالبة بها، ووصلت العلاقة بين المجلس والحكومة إلى حالة التأزم ما دفع أمير الكويت إلى حل البرلمان مرتين خلال 3 سنوات، تشكلت خلالها 5 حكومات.

لقد بلغ اليأس لدى بعض مثقفينا، أن قالوا إن الديمقراطية لا تصلح لنا، لأن جيناتنا نمت وترعرعت على الموروث الاستبدادي. الرهان اليوم كله على الناخب الكويتي، بيده المفاتيح وهو الذي يستطيع أن يرد الاعتبار للديمقراطية الكويتية لتعود إلى بهائها وإشعاعها، الشعب الكويتي في هذه الأيام أمام منعطف خطير والديمقراطية الكويتية في مواجهة امتحان كبير، فهل يختار الكويتيون مجلساً مختلفاً عن المجالس السابقة، يكون معيناً للحكومة أم يستمر مسلسل التأزم والتردي والاحتقان؟ في تصوري أن الناخب الكويتي وعى دروس الإخفاقات السابقة، وعساه يتحرر من طوق القبيلة والطائفة ويتخلص من أغلال الانتماء الأيديولوجي ولا يستسلم للإغراء المادي، إنه صاحب تاريخ ديمقراطي عريق.

عن / صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

على الجسد وتحت أكمام العباءات

ظاهرة «الحناء تاتو» تجذب اهتمام الكثير من الأوربيين في مدينة دبي

دبي/متابعات:

نقوش تزين الأذرع والأكف مموجا مع ألوان الأجساد المختلفة، تارة تحت أكمام العباءة الخليجية ومن بين بريق الخواتم الذهبية، وتارة أخرى على أجساد غربية تتباهى به في الأسواق وعلى الشواطئ. هذا هو المظهر الجديد للحناء في مدينة دبي، ذلك النبات الذي خرج من وظيفة تزيين أيادي النساء وقت الأعياد والمناسبات، إلى تقليعة وظاهرة للتعبير عن شعارات وموضة شبابية جديدة.

بدأت ظاهرة «الحناء تاتو» بجذب إهتمام الكثير من الأوربيين في مدينة دبي إذ يتوافد العديد منهم على محلات الحنة لنقش أشكال ورسومات على مناطق مختلفة من أجسادهم.

وقد لوحظ إقبال السياح على هذا الفن التراثي الشرقي الجميل ما حدا بهم إلى فتح أماكن مخصصة لنقش الحناء في المعالم السياحية والتجارية الهامة مثل سوق مدينة الجميرا ومركز ابن بطوطة التجاري بل وجعله البعض جزءاً من البرامج السياحية كرحلات السفاري البرية لتكون إحدى العناصر الهامة لترغيب السياح بالرحلات.

وتقول نسرين بيجوم، إحدى العاملات اللاتي ينقشن الحناء في مركز التراث للحناء بسوق مدينة الجميرا،: إن 90% من زبائنها هم أوروبيون وأن أغلبهم من النساء اللاتي يحبن النقوش الخليجية على أكفهن و أقدامهن.

وأضافت نسرين أن الرجال الغربيين يحبون نقش أشكال شرق آسيوية على شكل «تاتو» على ذراعهم وتحديدا عند حد(كم التي شيرت).

وأرجعت نسرين سبب إقبال الغربيين على الحنة إلى أمرين، أولهما الإعجاب بالتراث الشرقي و الخليجي تحديداً وهذا خاص بالنساء، والأمر الثاني فهو لسرعة زوال الحنة وبالتالي يمكن تغيير الأشكال بين الفينة والأخرى وهذا متواجد كثيراً عند الرجال.

وبينت نسرين أن أسعار نقش الحناء تتراوح بين 150 درهماً إلى 300 درهم للكف الواحد بحسب شكل وحجم النقشة أو التاتو وان السعر قابل للزيادة إن زاد الحجم عن الكف.

تقول نسرين بيجوم انه يأتيها عدد لا بأس به من الخليجيين من كلا الجنسين، وأن اغلب الفتيات وخاصة – بحسب قولها – الكويتيات يحبين أن ينقشن أشكالاً جديدة ودائما ما يسألن عن الجديد لديها.

أما الشباب – والحديث لنسرين – فهم يحبون نقش «تاتو» صور وأشكال تذكرهم بفتيات لهم علاقة بهن، وأحيانا ينقشون رموزاً وشعارات بطولية.

وتقول نسرين: إن الشباب الخليجي يلجأ للحناء تاتو بسبب انه يزول فلا يوقعهم في حرج اجتماعي مثل التاتو الدائم الذي يعتبر مخجلا وغير لائق في المجتمع الخليجي.

وتضيف نسرين انه يمر عليها أحياناً أناس يطلبون منها نقش أمور غريبة ولا تفهمها إلا أنها تنفذ ما يطلبه الزبون، وذكرت انه جاءها ذات يوم رجل غربي ومعه ورقة مكتوب عليها بيت شعر عربي ومرسوم بخط مزخرف جميل فأراد منها أن تنقشه على ذراعه بكل تفاصيله.

وقالت جود وهي إحدى الفتيات السعوديات العاملات في دبي بأنها نقشت يوما من الأيام جزءاً من مسرحية قد ألفتها باللغة الإنجليزية، وقالت جود إنها نقشت جزء المسرحية حول ذراعها بشكل حلزوني من الكتف إلى الكف.

وقالت جود: إنها حازت إعجاب كل من رأى «تاتو الحناء» على ذراعها وانهم جميعا سألوها عن سبب الفكرة الجديدة والظريفة.

وأبدت جود استعدادها وتحمسها لتكرار تلك التجربة المثيرة خاصة وأن الحناء تاتو غير دائمة وتزول في أقل من أسبوع ما يجعل للشخص فرصة التجديد في الرسومات والأشكال.

دراسة لتعيين المرأة في القضاء السعودي

جدة/متابعات:

وضع وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء على أرض الواقع في زيارته ذات المحطات الأربع في مدينة جدة.

وقال: إنه سيعلن في الأيام القريبة المقبلة عن مناقصات ضخمة جداً لإنشاء عدد من المحاكم المتخصصة، والسعي إلى إيجاد مواصفات تتعلق بإنشاء مدن عدلية في عدد من مناطق المملكة، وتدارك أي سلبيات في منشآت المحاكم الحالية.

وأضاف وزير العدل في الحفل الذي نظمته اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية واستضافته لجنة المحامين في الغرفة التجارية في جدة أن المحاكم المتخصصة ستكون في القريب العاجل، ومنها المحاكم العمالية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى المحاكم العامة والجزائية. وهذه النقلة ستجعل القضاء في المملكة في وضع أفضل، ويتبوأ مكانته المرموقة.

وردا على سؤال عن عدم وجود توازن بين عدد القضايا والمراجعات، وبين عدد القضاة وعدد كتاب العدل في المملكة، أوضح الوزير أن الموارد البشرية للقطاع العدلي ستكون محققة للطموح إن شاء الله، ونرجو أن تشغل الوظائف من قبل المجلس الأعلى للقضاء عن طريق المخرجات الشرعية واستقطاب الخبرات القضائية وإدخالها في السلك القضائي، مستدركا «أن لدى الوزارة الآن بريدا إلكترونيا لتلقي الشكاوى المرفقة بالوثائق والمستندات من أي مواطن».

وشهد الوزير توقيع ثلاث اتفاقيات بين اللجنة الوطنية للمحامين في المملكة مع جمعية مودة للطلاق، وبرنامج الأمان الأسري لتنسيق التعاون المشترك بينهما، والعمل على إيجاد برامج لعلاج قضايا العنف الأسري والحد من الطلاق.

وقال وزير العدل في كلمته التي ارتجلها أمام الحضور: نحن في وزارة العدل ندعم هذه الملتقيات ونشد من أزرها، ونعتبر نشر الثقافة الحقوقية في طليعة مهام الوزارة، خاصة أنها لا تزال تحتاج منا الكثير لتعزيزها وتصحيح مفاهيم البعض نحوها، لأن هناك بكل شفافية نسبة من التدني في الرصيد الحقوقي لدى البعض، وأخص المعنيين في الجانب الحقوقي، ونحن في وزارة العدل نسعى لنشر الثقافة العدلية ونتطلع أن يساهم نظام القضاء الجديد الذي صدر منذ عامين في إيجاد رؤية واضحة في هذا الصدد.

وأضاف: النظام الجديد للقضاء أكثر تطورا وتحديثا، وآلية الإجراءات فيه تعتبر نقلة حضارية عما كان عليه الحال، لكن تنقصنا المفاهيم الحقوقية والكوادر التي تعيننا على أداء الرسالة، ولا شك أن الإخوة المحامين هم ذراع الوزارة الأيمن، وهم شركاؤنا في تحقيق العدالة، ونسعى أن يكون هناك وعي منهم في الاضطلاع برسالتهم، وإذا كان هناك بعض القصور فإن هذه الملتقيات تعمل على احتوائه وعلاجه ولو بالتدريج، ووزارة العدل اضطلعت بمسؤوليتها تجاه مهنة المحاماة وبحاجة للمقترحات من مثل هذه الملتقيات، وقد حضرت اليوم لأقدم رسالة واضحة وهي حرص الوزارة على رفع شعار الشراكة، فنحن لا نعمل بمعزل عن الشركاء، هناك تحرك في الطريق الصحيح لوضع أسس جديدة مشتركة بيننا وبين الإخوة المحامين.

وردا على سؤال جميل فارسي رئيس لجنة المجوهرات في الغرفة التجارية عن تفاوت الأحكام الصادرة من قضاة بعض المحاكم، ومنها على سبيل المثال الحكم الذي صدر على سارقي الخروفين، أجاب الوزير: هناك من له وجهة نظر ويرى تفاوتا في الأحكام، ولذلك نحن في الوزارة نطور مدونة الأحكام القضائية لتصبح مرجعا للجميع وتسهل من عملية التقاضي وتقارب بين الأحكام، ولكن الأحكام أيا كانت يجب أن تحترم، وهناك درجات تالية من التقاضي للنظر في أية ملاحظة، كما لا ننسى أن لكل قضية ظروفها وملابساتها التي تختلف من قضية لأخرى حتى وإن بدت متشابهة من النظرة الأولى، ويحق للخصوم التوجه لمحاكم الاستئناف والمحكمة العليا إذا لم يقتنعوا بالحكم.

■ د. محمد بن عبدالكريم العيسي

وعن فتح مكاتب نسائية في المحاكم وإشراك المرأة في لجان الصلح، ولا سيما في مجال الخلافات الأسرية، قال الوزير: إن ذلك محل دراسة جادة، ونسعى لإيجاد قنوات تعين المرأة في القضاء، أما مكاتب الصلح فأعتقد أن الأخ رئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ راشد الهزاع سيعمل على تقريب وجهات النظر، وأعتقد أن المقبل أفضل، ولا سيما أن الوزارة تطمح في استصدار نظام للصلح في المحاكم ونأمل ذلك.

وعن قلة القضاة وكثافة عدد القضايا أوضح الوزير: لا نعاني من قلة الوظائف فلدينا ألفا وظيفة قضائية شاغرة و200 وظيفة قاضي استئناف ورئيس محكمة استئناف، ننتظر من المجلس الأعلى للقضاء أن يعين من يشغلها قريبا وأود أن أبشر الجميع أننا بصدد لائحة جديدة لاختيار القضاة من قبل المجلس الأعلى للقضاء.

وأردف: كما أن الوزارة أكثر حرصا على تطوير مهنة المحاماة من المحامين أنفسهم وفي الطريق بإذن الله سيتم إقرار هيئة للمحامين، وهي منظورة الآن من قبل خبراء ومختصين وهي مهمة جدا لكنها تحتاج بعض الوقت.

وعن تزايد حالات العنف الأسري قال الوزير نحن لا نزال الأفضل في هذا المجال ولسنا الأسوأ، وبرنامج تأهيل القضاة وتدريبهم على قضايا العنف الأسري هي بلا شك محل الاهتمام، ومثل هذه اللقاءات خطوة في هذا الاتجاه.

وللأسف يقع العنف الأسري أحيانا لأسباب تافهة، ونأمل في هذا الصدد دورا أكبر للجان الصلح والمكاتب وتزايد هذا النجاح مرتبط بصدور نظام للصلح يعمل به في القضاء.

من جانبه قال الدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية، إن الحاجة اليوم باتت ملحة لولادة هيئة المحامين وتفعيل دور المرأة في مكاتب المحاماة وهذا سيوفر 20 ألف وظيفة في مجال المحاماة، شريطة التطبيق الكامل لنظام المحاماة الذي سيوقف نزيف ملياري ريال يستنزفها الدخلاء على مهنة المحاماة ومنتحلي صفة المحامي.

وقال إن عقود الخصخصة والتطوير والمساهمات والأعمال المصرفية والاستثمار في الغاز والكهرباء والمياه وغيرها من الأعمال تحتاج لمكاتب محاماة معتمدة جعلت مكاتب المحاماة الأجنبية تربح مليار دولار سنويا في السنوات الخمس الماضية كان الأولى أن تربحها مكاتب المحاماة السعودية، وشكا من دخلاء مهنة المحاماة ومنهم أطباء ومهندسون يتقمصون دور المحامي ويباشرون أعمالا حقوقية متجاوزين الأنظمة، ويحصل هؤلاء على ملياري ريال سنويا من أصحاب القضايا دون أن يحصل أصحاب القضايا على ما يريدون.

وفي نهاية اللقاء شهد الوزير توقيع ثلاث اتفاقيات بين اللجنة الوطنية للمحامين في المملكة مع جمعية مودة للطلاق وبرنامج الأمان الأسري، بعدها كرم المشاركين وتبودلت الهدايا والدروع التذكارية.

وشهد الوزير إحدى جلسات التقاضي الإلكتروني في المحكمة العامة مع رئيس المحكمة الشيخ الدكتور راشد الهزاع، وأبدى إعجابه الشديد مؤملا الاستفادة من الحاسب الآلي في تسريع عملية التقاضي.

واستمع الوزير إلى شكوى من المختصين عن تكرار تعطل الحاسب الآلي بسبب بطء السرعة والحاجة إلى سير فرات أكبر حجما، ووعد بحل المشكلة مع المختصين في الوزارة، واستوقف أحد المواطنين الوزير في المحكمة بكلمات «أنا في ذمتك يا معالي الوزير»، فسأله الوزير عن شكواه وطلب منه أن يبعث بها إلى بريده الإلكتروني مع الأوراق والإثباتات التي لديه ووعد بالرد عليه، وتدخل رئيس المحكمة ووعد أن ينظر فيها ويحلها له سريعا، مطالبا أن يراجعه في مكتبه إذا رغب ذلك، وقال المواطن لـ «عكاظ»: إن أحد القضاة يريد أن يخلع منه زوجته وهو لا يريد فراقها، وإن لديه قضية خلع ونفقة مع الزوجة، وإن قضيته منظورة منذ سنتين وأصبح القاضي يشكل له عقدة نفسية بسبب تعامله معه – على حد تعبيره.

وفي نهاية الجولة قال وزير العدل لـ «عكاظ»: أشكر الإخوة في المحكمة العامة في جدة، وقد سرني ما شاهدته من تطور ونقلة حضارية كبيرة في مجال التقاضي الإلكتروني، وأود أن أقول:

السلطة القضائية هي سلطة الحسم القضائي من قبل السلك القضائي، باختصاصهم الولائي المكاني والنوعي، المشمولين بنظام القضاء الذي رتب حقوقهم وواجباتهم، ومنع دخول أي من أعضاء السلطة التنفيذية – على وجه الخصوص – من التدخل في عملهم الفني البحت وكافة مرافق القطاع العدلي في خدمة هذه السلطة في شؤونهم الوظيفية، والحرص على عدم الإخلال باستقلال هذه السلطة، والتأكد من تفعيل ضمانات العدالة والمراقبة، والإشراف على سير العمل، وانسجام إجراءاته، وعدم تعثر أدائه، ودعمه بالأدوات المساندة، وهذه المهمات تتقاسمها الوزارة مع المجلس الأعلى للقضاء، وإن كانت الوزارة تتحمل الجزء الأكبر باعتبارها المظلة العدلية أمام الحكومة (مجلس الوزراء)، الذي صدرت عنه أنظمة القضاء، وبناط به مراقبة أداء أجهزة الدولة، ولا سيما تطبيق الأنظمة باعتباره جهة إشرافية وتنظيمية وتنفيذية، ومجلس الوزراء هو من كرس مفهوم استقلال القضاء، وأوجد من خلال الأنظمة الصادرة عنه الضمانات الكافية لهذا الاستقلال، وضمانات الحياد القضائي وألزم بسلطته التنظيمية والتنفيذية الجميع باحترام أحكام القضاء وتنفيذها على الفور.

وحول سؤال حول مكونات السلطة القضائية، أوضح وزير العدل أن المحكمة العليا تقع في قمة هرمها، ثم الاستئناف، وتليها المحاكم الابتدائية.

وحول مشاركة الوزارة في إعداد خطة لتطوير آلية العمل الإداري في المجلس الأعلى للقضاء، وهل هذا يمثل قناعة الوزارة بتطوير العمل الإداري على حساب العمل القضائي الذي لا تزال آلية عمله التنفيذية في بداياتها بالرغم من مرور ما يقارب السنتين على صدور النظام وآليته؛ أكد الوزير العيسى أن للمجلس الأعلى للقضاء استحقاقا كبيرا على الوزارة باعتباره مرفقا عدليا له أهميته ودوره الكبير، وقد شاركت الوزارة في فعاليات حلقات النقاش لتطوير العمل الإداري في المجلس، والوزارة تضع كافة إمكانياتها لخدمة هذا المرفق الحيوي، ولن تؤثر هذه الخطوة على تطوير الخدمة القضائية، وقد شكلنا فريق عمل لتفعيل الآلية، وسنهتم بجانب التدريب، حيث إن الوزارة مسؤولة عن تنفيذ التدريب القضائي، أو على الأخص ما نصت عليه الآلية التي أكدت على دور الوزارة في هذا، والأيام المقبلة ستشهد نقلة تنفيذية يسعد بها الجميع.

(أرامكو) السعودية تصدر تقريرها السنوي

الظهران/متابعات:

أصدرت أرامكو السعودية تقريرها السنوي لعام 2008م، كونها مورد رئيس للطاقة في العالم حيث يلخص التقرير أعمال الشركة وأهم إنجازاتها على خلال العام مركزا على موضوع إرساء معايير جديدة تراثنا ومستقبلنا في سجل الشركة الذي لا يضاهى في مجال الموثوقية والابتكارات التقنية في جميع أعمالها، كما يؤكد التزامها بتوفير الطاقة للعالم مع تحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة من الاحتياطيات البترولية .

وتصدر التقرير كلمة معالي وزير البترول والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة أرامكو السعودية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي قال فيها: إن كفاءة أرامكو السعودية في إدارة أضخم احتياطيات بترولية ورابع أكبر احتياطيات للغاز في العالم قد اتضحت في الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها، حيث شهد هذا العام تنفيذ الشركة لبرنامج رأسمالي قياسي يرمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للزيت والغاز. ومن أبرز ما أنجز في هذا الصدد التقدم السريع في برنامج تطوير حقل خريص الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 1.2 مليون برميل في اليوم،الذي يُعد أضخم مشروع منفرد ومتكامل للزيت، ليس فقط في تاريخ الشركة بل في تاريخ صناعة البترول العالمية .

وفي مقدمة التقرير السنوي عرض رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح كيف أن عام 2008م شهد اضطرابات في الاقتصاد العالمي وتقلبات في قطاع الطاقة، فيما ظلت أرامكو السعودية جبلاً راسياً من الاستقرار في زمن يكتنفه الغموض.

وقال: منذ توقيع اتفاقية امتياز التنقيب في عام 1933م، الذي قاد الشركة إلى اكتشاف أكبر احتياطي مؤكد للزيت في العالم والإنتاج منه، وحتى يومنا هذا، الذي نتبوأ فيه مكان الصدارة في الصناعة البترولية، دأبت أرامكو السعودية على الارتقاء بمعايير التميز التشغيلي والاستجابة الموثوقية والابتكار والمحافظة على الموارد. وعكست أنشطة الشركة مكانتها الفريدة بوصفها المورد الأوثق للطاقة، مشيراً إلى أن التقرير يعرض نجاحاتها المستمرة في مجال التنقيب والإنتاج والتكرير وتلك المنظومة الجديدة من المشاريع البتروكيماوية.

وقد استعرض التقرير دور أرامكو السعودية كعامل استقرار في السوق ومساهم رئيس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في العالم بالنظر إلى تأثير صادراتها البترولية على الأسواق في كل من الشرق والغرب، حيث تعد الشركة المصدّر الأول للزيت الخام إلى الاقتصادات الكبرى في الصين واليابان وكوريا والهند، بالإضافة إلى كونها المصدّر الرئيس للزيت الخام للولايات المتحدة، المستهلك الأكبر للزيت والاقتصاد الأضخم في العالم.

وأوضح التقرير أن أرامكو السعودية شرعت لمواجهة تحديات المستقبل، في تنفيذ أكبر برنامج للمشاريع الرأسمالية في تاريخها. ومن بين مجموعة مشاريع الشركة يأتي مشروع الزيادة الكبيرة للطاقة الإنتاجية للزيت والغاز، التي يوظف بعضها في تعويض الانخفاض الطبيعي في إنتاجية حقول الزيت، فيما يوظف البعض الآخر لرفع الطاقة الإنتاجية للشركة إلى 12 مليون برميل في اليوم في عام 2009م.

الجدير بالذكر أن أرامكو السعودية شركة مملوكة لحكومة المملكة العربية السعودية وهي شركة بترولية عالمية متكاملة مقرها الرئيس في الظهران وتعد إحدى الشركات الرائدة في مجال التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع والنقل البحري والتسويق في العالم وتدير الشركة أضخم احتياطيات بترولية مؤكدة تبلغ 259.9 بليون برميل من الزيت الخام كما تدير رابع أكبر احتياطي من الغاز في العالم يبلغ 263 تريليون قدم مكعبة قياسية.

وتمتلك أرامكو السعودية من خلال شركة فيلا البحرية العالمية التابعة لها ثاني أكبر أسطول للناقلات في العالم حيث تقوم بتشغيله للمساعدة في نقل إنتاجها من الزيت الخام .

وتمتلك أرامكو السعودية من خلال شركاتها التابعة مشاريع مشتركة ومكاتب في كل من الصين واليابان وهولندا وكوريا وماليزيا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.وتقوم أرامكو السعودية كذلك بتكرير وتوزيع المنتجات البترولية في أنحاء المملكة لتلبية الطلب المحلي اليومي على الطاقة.